المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: دور المفاوض العراقي في تفعيل الدبلوماسية المائية ...لإدارة ملف المياه مع تركيا
اسم الكاتب: د. مروة علي حسين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9944
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 06:43 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دور المفاوض العراقي في تفعيل الدبلوماسية المائية ... لإدارة ملف المياه مع تركيا

د. مروة علي حسين
marwa.ali3434@uomustansiriyah.edu.iq
كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية

الملخص:

تُعد قضية المياه واحدة من أبرز الملفات الاستراتيجية في العلاقات العراقية–التركية، إذ يعتمد العراق بشكل رئيسي على نهري دجلة والفرات اللذين ينبعان من تركيا، ومع تزايد المشاريع المائية التركية، مثل سد إليسو ومشاريع أخرى، تراجعت حصة العراق المائية، مما أدى إلى تحديات بيئية وزراعية خطيرة. في ظل هذه الظروف، يواجه المفاوض صعوبات كثيرة مثل تعنت تركيا، وضعف الموقف التفاوضي العراقي، وغياب اتفاقيات ملزمة. لتحقيق النجاح في المفاوضات المائية يحتاج العراق إلى نهج متكامل يجمع بين الدبلوماسية والتخطيط الاستراتيجي المستدام، وبهذا يجب ان يلعب المفاوض العراقي دورًا محوريًا في إدارة هذا الملف عبر تفعيل الدبلوماسية المائية، بهدف حماية حقوق العراق المائية وتأمين موارد مستدامة للبلاد. من خلال تعزيز الحوار الثنائي، والاحتكام إلى القوانين الدولية، وإشراك المنظمات الإقليمية والدولية. كما يمكنه استخدام الأدوات الاقتصادية والسياسية وربط ملف المياه بالتعاون التجاري. وذلك من خلال تفعيل المفاوضات المائية وأدوات ضغط عديدة التي يمتلكها العراق استخدامها في مفاوضاته مع تركيا لإدارة ملف المياه مع تركيا.

الكلمات المفتاحية: المفاوض، المفاوضات المائية، الملف المائي، العراق، تركيا، الاستراتيجيات التفاوضية.

The role of the Iraqi negotiator in activating water diplomacy... managing the water file with Turkey

Dr. Marwa Ali Hussein
marwa.ali3434@uomustansiriyah.edu.iq
College of Political Science - Al-Mustansiriya University

Abstract: The water issue is one of the most prominent strategic issues in Iraqi-Turkish relations. Iraq relies primarily on the Tigris and Euphrates rivers, which originate in Turkey. With the increase in Turkish water projects, such as the Ilisu and others, Iraq's water share has declined, leading to serious environmental and agricultural challenges. Under these circumstances, negotiators face numerous difficulties, such as Turkey's intransigence, Iraq's weak negotiating position, and the absence of binding agreements. To achieve success in water negotiations, Iraq requires an integrated approach that combines diplomacy and sustainable strategic planning. Therefore, Iraqi negotiators must play a pivotal role in managing this

issue by activating water diplomacy to protect Iraq's water rights and secure sustainable resources for the country. This is achieved by strengthening bilateral dialogue, adhering to international laws, and engaging regional and international organizations. Iraq can also utilize economic and political tools and link the water issue to trade cooperation. This can be achieved by activating water negotiations and utilizing the numerous pressure tools available to it in its negotiations with Turkey to manage the water issue.

Keywords: negotiator, water negotiations, water file, Iraq, Turkey, negotiation strategies.

المقدمة :

يُعد ملف المياه من الناحية الشكلية أحد اهم المتغيرات المؤثرة في العلاقات العراقية – التركية، ويعود ذلك الى تداخل المفاهيم السياسية مع المفاهيم الفنية مما جعل غلبة المواقف السياسية على الجوانب الفنية في مشكلة المياه، فضلاً عن تتداخل العوامل الاقتصادية والسياسية والاقليمية والدولي، الامر الذي كان سبباً اختلاف في الرؤية والمنظور المائي لكل من العراق وتركيا. بل يعتقد معظم الباحثين أن السلوك الذي يؤديه العراق بصورة كبيرة مرتهن بالسياسة المائية التركية خصوصاً في القضايا التي ترتبط بالحاجة أو نقص الكميات الواردة إلى العراق من المياه، لاسيما ان مؤشرات الأمن المائي يتعين على صانع القرار السياسي الخارجي العراقي ضرورة تحرك سياسة العراق الخارجية تجاه تركيا حول قضية العجز المائي الحالي والمستقبلي من خلال عقد اتفاقية تضمن الحصة المائية للعراق في ظل تراجع الايراد المائي بمستوى عجز يصل الى ٦,٦ مليار م ٣ عام ٢٠٢٥ ومن ثم يصل الى ١٧٫٨ مليار م٣ عام ٢٠٣٠ ، وازدياد النمو السكاني .الامر الذي يحتم على المفاوض العراقي العمل على وضع عدد من استراتيجيات واستخدام أوراق الضغط المتوفرة لديه لتعزيز الوضع التفاوضي للعراق مع تركيا فيما يخص الملف المائي لخلق حالة من التوازن بوجه التهديدات التركية، ولاسيما اذ عرفنا ان توازن القوة بين العراق وتركيا تحكمها الموارد المائية التي تعد عاملاً حاسماً في العلاقة بين البلدين.

أهمية البحث:

تمكن أهمية البحث في دراسة اهم استراتيجيات التي على المفاوض العراقي اتباعها في إدارة الملف المائي الذي يعد من أهم الملفات المؤثرة في العلاقات العراقية – التركية، والبحث في مفهوم الدبلوماسية المائية واهم الاستراتيجيات والأدوات التي يمكن من خلالها تحسين الموقف التفاوضي للعراق في مفاوضته المائية مع تركيا.

فرضية البحث:

لذا ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها ان للمفاوض العراقي دور كبير واساسي في عملية المفاوضات المائية مع تركيا وذلك من خلال تفعيل المفاوضات المائية وأدوات ضغط عديدة التي يمتلكها العراق استخدامها في مفاوضاته مع تركيا لإدارة ملف المياه مع تركيا.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث هي انه يمكن ان للمفاوض العراقي دور حاسم في مفاوضات المياه مع تركيا من خلال تفعيل الدبلوماسية المائية وثم تحديد أدوات الضغط التي يمكن اعتمادها في المفاوضات المائية مع تركيا. ومن هنا تثير الإشكالية عدة تساؤلات فرعية وهي:

- ماهي المفاوضات المائية؟
- وماهي أهمية دور المفاوض العراقي في إدارة الملف المائي مع تركيا؟
- وماهي اهم الاستراتيجيات وأدوات الضغط التي يمكن ان يستعملها المفاوض العراقي في تحسين موقف التفاوض بشأن المياه مع تركيا؟

منهجية البحث: اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف واقع المفاوض العراقي وسياساته في تفعيل الدبلوماسية المائية، ثم تحليل نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات في إدارة ملف المياه مع تركيا.

المبحث الأول: مفهوم المفاوض والمفاوضات المائية (الاطار النظري)

اولاً: مفهوم المفاوض

ان عملية التفاوض هي نوع من الحوار او تبادل الاقتراحات بين طرفين او اكثر بهدف التوصل الى اتفاق يؤدي الى حسم قضية او قضايا نزاعيه وفي الوقت نفسه الحفاظ على المصالح المشتركة فيما بينه، كما الوسيلة الرئيسية لتنظيم وتنسيق العلاقات الدولية الثنائية والاقليمية والجماعية وتحقيق الاهداف الوطنية ومتطلباتها في مختلف المجالات (عبد الحميد ٢٠١٢ ، ٤٢) فيما عرفها البعض بانها الوسيلة الرئيسية لتنظيم وتنسيق العلاقات الدولية المجالات كافة. هذا وقد عرفها البعض الآخر بانها التبادل الرأي بين الدولتين المتنازعتين بغية إيجاد حل سلمي للنزاع عن طريق توافق الاطراف المتنازعة والوصول إلى حل ترضاه بإرادتها (الخضيري ٢٠٠٣ ، ٢٣) ويرى آخرون في تعريف التفاوض بانه (التحاور والنقاش والمجادلة، يلجأ اليها كل طرف من الاطراف المشاركة لغرض اقناع الطرف الآخر أو الاطراف الأخرى بوجهة نظره وبحجته)، حين يرى البعض بان التفاوض (هو مشروع تعاوني يجب البحث صالح مشتركة بين الاطراف المتفاوضة للتوصل إلى اتفاق)،ان مدلول هذا التعريف يشير إلى أن الوصول إلى الاتفاق يجب ان يكون بمحض اختيار كل من الاطراف، وبالتالي مفهوم التفاوض ينطوي على درجة من المساواة وحرية التصرف لدى اطرافه (عثمان ٢٠٠٤ ، ١١٢) . لذا يعد تفاوض من افضل الوسائل التي تستعين بها الدول

لتحقيق أهدافها المختلفة في السياسة الخارجية، وهذا يرجع تحديداً إلى قيمة التأثير المادية التي تحدثها هذه الأداة في هذا المجال ومدى ارتباطها بالوسائل الدبلوماسية السلمية الأخرى، والتي تسعى من خلالها الدول إلى تأمين مصالحها القومية، لذا تسعى الدول الجاد لتوظيف هذه الوسيلة كطريقة للتعاملات فيما بينها، وبذلك يمثل التفاوض قيمة عليا لا غنى للدول عنها، كونه تمثل منهج عمل واضح مقبول عالمياً يتعلق بإدامة حالة السلم الدولي كثقافة في علاقات الدول فيما بينها، كونها تسعى إلى تثبيته وتنميته وتعزيزه من طريق حل الخلافات فيما بين الفاعلين الدول (الاسدي ٢٠٢٢ ، ١٣٢) والتفاوض يشمل ركنين بالإضافة للأطراف المتفاوضة (عبد الجبار ٢٠١٨ ، ١٦٩)

- وجود مصالح مشتركة
- وجود قضية او قضايا محل نزاع او خلاف

ومما تجدر الاشارة اليه ان المفاوضة يقوم بها عادة المبعوثون الدبلوماسيين للدول الأطراف في النزاع، وفي بعضها يستلزم أن يكون هناك اشخاص فنيون ان كان النزاع يتعلق بأمور فنية دقيقة، لذا يجب ان تتوافر مهارات معينة للتفاوض. لما كانت المفاوضة تتطلب المرونة للوصول إلى أنجع الحلول فإنه ينبغي أن يتصف القائم بها بمهارات معينة هي : (اندرسون ٢٠١٠ ، ٧٧) .

١- القدرة على تجميع البيانات والمعلومات وتحليلها وهو ما يتطلب أن يكون مطلعاً وممتلكاً القدر كبير من المعلومات .

٢- القدرة على الاتصال وتبادل المعلومات للتوفيق بين المصالح المشتركة ولاسيما أنها تمثل عملية لتبادل المنافع بين الطرفين.

٣- الإلمام بجوانب سياسية وقانونية واجتماعية أو أية جوانب تتصل بموضوع المفاوضة واعتماد الإستراتيجية المناسبة المرسومة من قبل الدولة.

٤- صنع القرار التفاوضي المناسب بما لا يتعارض مع مصالح الدولة الطرف في الخلاف.

٥- توفر صفات شخصية معينة : وهي بدورها تنقسم الى أربعة صفات رئيسية يجب ان تتوفر في المفاوض والتي تؤثر في سير العملية التفاوضية وهي:

أ. -شخصية المفاوض: فصاحة ، ثقة بالنفس والشخصية المميزة واليقظة الذهنية في التعامل والابتعاد عن الجمود وفقدان الخيال البناء ويكون ذا حكمة بعيداً عن الغصب وذا شخصية مؤثرة، وهو ما دفع بالحكومات إلى الاهتمام بتدريب منسبيها على فن المفاوضة (الاسدي ، ٧٧) .

ب. وضع المفاوض: اذا كان لديه مركزا قويا في نطاق السلطة فانه يمكن توظيفه لإحداث التأثير المطلوب في الطرف الاخر.

ج. خبرة المفاوض أي ضرورة ان توفر الخبرات الفنية الملائمة

د. غريزة المفاوض: القدرة على التقاط فرصة ما عند حصولها او الشعور بان الشخص الاخر في موقف الضعف يوفران للمفاوض فرصة قوة لاستغلال الوضع والانطلاق بتميز (الخضري ،١٥٨-١٥٩)

وبالتالي فان كل هذه الصفات تنعكس بالضرورة على الأداء التفاوضي الذي يتبعه المفاوض من أجل الوصول إلى نتائج عن طريق المفاوضات، يختلف من مفاوض الى اخر ومن فريق لآخر ومن قضية تفاوضية الأخرى. وأمام هذا التعدد في المهام والخبرات، ومع التخصص الدقيق في مجالات العلوم والمعارف، وبالتالي صعوبة وجود شخص واحد يجمع بين هذه المهام، يكون الخيار الأنسب هو تشكيل فرق تفاوضية تجمع بين هذه الخبرات، مع وجود فرق من المستشارين والفنيين المتخصصين في هذه العلوم الدقيقة

ثانياً: المفاوضات المائية (الدبلوماسية المائية)

ان من المفيد أن يكون هناك مفاوض ماهر في المفاوضات بشأن المياه على جميع المستويات، وفي الحالات التي يتم فيها التفاوض بشأن القضايا الفنية، من الضروري وجود مفاوض يتمتع بخلفية علمية وتقنية كبيرة. على سبيل المثال، يمكن أن يغير تغيير سعر الماء الطلب، والذي بدوره يمكن أن يزيد العرض على المدى القصير. وبالمثل، فإن تحديد التكنولوجيات الجديدة (وتكاليفها وفوائدها) يمكن أن يغير ديناميكية العرض والطلب بشكل عام في الحوض وبالتالي، من المهم جلب المعرفة والأفكار العلمية إلى جميع المفاوضات حول المياه، ولكن ليس فقط لتبرير القرارات التي سبق أن اتخذها أحد الأطراف (ابراهيم ، ١٠٢) بدلاً من ذلك، يجب استخدام المدخلات العلمية الموثوقة خلال مرحلة "الابتكار" عندما يمكن لأصحاب المصلحة استخدام معلومات موثوق بها لصياغة صفقات خلاقة بشكل تعاوني. وبناءً على هذه الافتراضات، يركز الدبلوماسيون غالبًا على حصة المياه القائمة التي سيتم منحها لكل كيان. المفاوضات من هذا النوع عادة ما تتضمن صناع القرار من القادة السياسيين الذين يركزون على الحفاظ على السيادة والحفاظ على أمن الدولة. وكثيراً ما يكونون غير مستعدين للتفكير في تحسين الكفاءة الكلية لاستخدام المياه، والتي في الواقع، يمكن أن "تخلق" المزيد من المياه (ابراهيم ، ١٠٣) .

لذا برزت الحاجة الى نوع اخر من المفاوضات ،الا وهي المفاوضات المائية (الدبلوماسية المائية) التي تعد مدخلاً حل القضايا التي يخص الواقع المائي بين الدول .من المفاوضات يهدف الى التعامل مع النزاعات المائية التي يمارس فيها تنفيذ نمط إدارة مائية تكيفية لقضايا المياه شديدة التعقيد ،اذ تعد أحد أنماط التفاوضية الحديثة التي تعتمد على نهج تكثيف ممارسة الدبلوماسية تجاه أزمات المياه على وجه التحديد وتشخيص مشاكل المياه من خلال المفاوض المختص وتحديد نقاط التدخل واقتراح الحلول المستدامة التي تراعى وجهات النظر المتنوعة والقيم المستهدفة ومواطن الغموض وعدم التيقن (Uncertainty) ، فضلاً عن المتغيرات

الطارئة على صعيد التنافس بين الدول في مجالات المياه مع الإلمام التام بالاحتياجات التي تتطلبها كل حالة (ابو النور ٢٠١٦ ، ٣) .

وبالنظر إلى هذا التعريف نجد أن المفاوضات المائية هنا ترتكز على إنشاء حلول مبتكرة تقوم على أساس علمي يتلمس القيود المجتمعية لمجموعة واسعة من مشاكل المياه، ويفهم منه أيضا أنه الآلية التي تشتمل على أدوات الدبلوماسيين تجاه مشاكل المياه والسياسات البيئية واستراتيجية إدارة المياه والحلول الهندسية التي تجتمع معا وتطبق في سياق مشكلة المياه لتوفير الحلول السياسية والتفاوضية الإجرائية على المستوى المناسب لكل حالة على حدة ، فيما عرفها البعض : بأنها مجموعة الأنشطة والفعاليات التفاوضية والدبلوماسية التي تستهدف قضية مائية معينة بحيث يتم حشد الكوادر والجهود البشرية وتخصيص الإمكانات المادية والمعنوية خلال فترة زمنية محددة لتحقيق أهداف إستراتيجية على الصعيد المائي الإقليمي والدولي، وبحيث تكون هناك خطة إستراتيجية مائية تسعى الأجهزة الدبلوماسية من خلال تحركاتها وأنشطتها الخارجية إلى تحقيق أهدافها (ابراهيم ، ١٠١) . وهي كذلك مجموع الإجراءات والآليات والموارد التي يمكن استخدامها على نحو مرن للتركيز على بناء وتعزيز الثقة بين الدول المتشاطئة في مصادر المياه العذبة والمالحة سواء أنهار أو بحار، اذ يمكن للبلدان التي تشهد صراعات مائية التوصل إلى اتفاقات ترضي احتياجات مواطنيها من المياه، فضلا عن مصالحها الوطنية عن طريق تلك الآليات من خلال التوصل إلى تقنيات مبتكرة وإدارة تعاونية وتشبيك مصالح لا يمكن من خلالها تسهيل حل المشكلات فحسب بل ويمكن أيضا من خلالها إدخال وسيلة مهمة لتعزيز الحلول المستدامة التي تلقى قبولا لجميع الأطراف لتحقيق المصالح الوطنية دون الإضرار باي طرف من الأطراف (حسن ٢٠٢٣ ،١٥) .

ويرى المتخصصون الباحثون في قضايا المياه أن أدوات المفاوضات المائية (الدبلوماسية المائية) يجب أن ترتكز على النواحي العلمية والفنية المساعدة لتشكيل وصقل النواحي المعرفية لدى الدبلوماسيين، والتي يجب أن يتسلح بها المفاوضون في مجالات الدبلوماسية المائية، اذ يلعب العلم دور كبير في تغيير مسارات أي تفاوض. اذ تعد المعرفة العلمية والفنية حجر الزاوية في حلقات المفاوضات المائية والتي تستخدم فيها المعلومات العلمية لحلحلة أي خلافات سياسية بين الدول. فعلى سبيل المثال ان تحديد تكنولوجيات جديدة وتكاليفها وفوائدها قد يغير ديناميكيات العرض والطلب في حوض النهر المشترك وبالتالي، فمن المهم على الأجهزة الدبلوماسية جلب المعرفة العملية والأفكار في جميع مفاوضات المياه، ولكن ليس فقط لتبرير القرارات التي يتخذها أحد الأطراف، بل ينبغي أن تستخدم المدخلات العلمية الموثقة والتي تمكن الأطراف أصحاب المصلحة استخدام تلك المعلومات والمدخلات لصياغة الاتفاقات المثمرة في إطار من التعاون القائم على تحقيق المصالح المشتركة دون التسبب في أضرار لأى طرف من الأطراف (نبيه ٢٠٢٤)، اذ ان المعرفة

العلمية وتطوير قدرات نموذجية أكثر وتبادل البيانات قد يكون كافياً لتحسين إدارة المياه، بينما قد يكون من الأجدر استخلاص معلومات علمية وفنية وطرق أكثر فعالية لخلق معرفة قابلة للتنفيذ تكون جديرة بالثقة ويسهل الحصول عليها ويتم استخدامها من قبل جميع الأطراف لتعزيز السياسات وتنفيذ البرامج المائية وذلك لن يتأتى إلا بالتعاون بين الأطراف المتفاوضة.وجدير أيضاً بالمفاوض في مسائل المائية أن يتسلح بأدوات تمكنه من الإحاطة بها وممارسة "فن الممكن لتحقيق المصالح الوطنية" على نحو جيد، وعلى رأس هذه الأدوات مجموعة من العلوم المساعدة التي تمكن الدبلوماسي على طاولة التفاوض من التوصل إلى حلول ناجزة، وذلك لما تتصف به الدبلوماسية المائية من أنها عمل شاق يحتاج إلى صبر ويتطلب الكثير من الجهد والعمل الدؤوب من خلال التحصيل المعرفي المتنوع.

فعلى المفاوض أن يعي جيدا أن المفاوضات المائية شأنها شأن باقي أنواع العمل التفاوضي تحتاج إلى معارف إنسانية وعلمية متداخلة شديدة التعقيد ومتشابكة فيما بينها ولا يمكن أن يحاط فقط بعلوم المياه منفردة، بل يلزمه إلى جانب ذلك عددا من المعارف والعلوم الأخرى وتتمثل بما يلي

١- اللغة:- ان من الأمور المهمة التي يفترض ان يكون المفاوض ملم% جيدا باللغة الإنجليزية على الأقل وأن يكون على علم بلغة الطرف المقابل في أروقة التفاوض والتي تمكنه من متابعة وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي وقياس توجهات الرأي العام ومعرفة مدى الضغوط أو الدعم المصاحب للمفاوض الآخر على طاولة المباحثات. كما يتوجب ايضاً على المفاوض الذي يتصدر لجولات المباحثات المائية ان لا يكون ملماً باللغة فحسب بل يكون على علم بفقه اللغة ، وذلك لأن فهم النصوص المكتوبة بلغة الآخر يتطلب إلماماً بفقه اللغة لأن اللغة كائن حي يتغير ويتحرك ويتطور تبعا لظروف الزمان والمكان، وفي بعض الحالات يدل اللفظ اللغوي على معنى محدد تماما، وفي أحيان أخرى يدل اللفظ على عدد من المعاني النسبية الموافقة لذكره (ابو النور ٢٠١٦ ، ٦) .

٢- الدبلوماسية: تعد أحد أهم العلوم التي يحتاج إليها المفاوض، لا لكي يفهم تاريخ المسألة محل التفاوض وتسلسلها فحسب، ولكن لكي يعي أيضاً وهو يتفاوض ويتفق على بنود الاتفاقات أن دلالات الكلمات التي يفسرها المؤرخون والباحثون على المدى القريب والمتوسط والبعيد قد تشكل فارقا جوهريا إذا كتبت على نحو غير واضح الدلالة، وعلى المفاوض في هذا الشأن أن يدرك جيدا ما آلت إليه اتفاقات الماضي ويحللها تحليلا دقيقا حتى يعي ما يمكن أن تؤول إليه اتفاقات الحاضر.

٣- الجغرافية: تأتي علوم الجغرافية بتشعباتها المختلفة من أهم العلوم على الإطلاق في مسائل الدبلوماسية المائية: "الجغرافيا البشرية والجغرافيا المائية والجغرافيا الجيولوجية والجغرافيا السياسية وعلوم التضاريس والمناخ"، ذلك أنه ليس من المنطقي أن يجلس الدبلوماسي على طاولة المباحثات للتفاوض بشأن أزمة

مائية ولا يكون مدركاً إدراكاً تاماً لطبيعة المصدر المائي وما يحيط به من أرض ولا يكون عالماً بديناميكية منابعه ومصباته وأوقات الجفاف والفيضان على حد سواء (حسن ، ١٨) .

٤- علم الخرائط: يعد من أهم أدوات المفاوض في شؤون الدبلوماسية المائية، ولكى يحقق المفاوض النجاح في هذا الشأن يجب أن يكون على دراية بعلم الخرائط الذي يساعد في تحديد المدخلات بصورة جيدة ويجب على المفاوض أن يدرك جيدا كيفية رسم وتوقيع كافة عناصر ومدخلات الموضوع الخاص بالتفاوض والأرض المحيطة به وموضعها الدقيق من مساقط المياه، ومكانها من المناطق الحدودية على خرائط بهدف تحديد المخاطر والمكاسب والتحديات بشكل أكثر دقة.

وأمام هذا التعدد في المهام والخبرات، ومع التخصص الدقيق في مجالات العلوم والمعارف المتنوعة التي يتطلبها التفاوض المائي، والتي تتسم بالصعوبة البالغة في وجود شخص واحد يجمع بين هذه المهام، يظل الخيار الأنسب هو تشكيل فرق تفاوضية تتسم بهذه الخبرات، مع ضرورة وجود فرق من المستشارين والفنيين المتخصصين في هذه العلوم الدقيقة وذلك كله بهدف التشخيص السليم لأعراض الأزمات المائية بين الأطراف المتنازعة ووضع آليات وإجراءات للعلاج والحل المبنى على تحقيق المنافع المشتركة دون إلحاق الضرر بأي طرف من الأطراف مع عدم إغفال معايير قوى الدولة الشاملة في معادلة التفاوض .

وفي هذا السياق يمكن تعرف المفاوضات المائية بأنه ممارسة إدارة قضايا المياه المعقدة، وهو أحد أنماط التفاوض الدبلوماسي الحديثة التي تعتمد على نهج ممارسة الدبلوماسية بشكل أكثر تكثيفا تجاه أزمات المياه على وجه التحديد؛ بأن يشخص المفاوض مشاكل المياه، ويحدد نقاط التدخل، ويقترح الحلول المستدامة التي تراعي وجهات النظر المتنوعة والقيم المستهدفة ومواطن الغموض وعدم اليقين، فضلا عن المتغيرات الطارئة على صعيد التنافس بين الدول في مجالات المياه مع الإلمام بالاحتياجات التي تتطلبها كل حالة ، والهدف منها تحقيق ما يلي: .

١-القدرة على بناء الثقة بين اصحاب المصلحة والمتنافسين اذ ان هناك اختلافا وأحيانًا مطالبات متضاربة فيما يتعلق بالمياه

٢- القدرة على التنظيم بين القطاعات المختلفة ، اذ ترتبط المياه ارتباطًا وثيقًا بالطعام والطاقة والبيئة ، وإذا تم تناولها بمعزل عن هذه القطاعات الأخرى – وتغير المناخ على وجه الخصوص – حلول لمشاكل المياه لدينا سوف تكون uninformed ويكاد يكون من المؤكد أن يؤدي إلى نتائج ضارة (والتي يمكن أن تضعف بدلا من تعزيز التعاون في مجال المياه والدبلوماسية الأهداف .

٣- ان ادارة الموارد المائية لم تعد حصرا بين الوزارات الحكومية والدبلوماسيين ، لذا يجب إشراك خبراء خارجيين ومستقلين في عمليات تقصي الحقائق ؛ وإظهار المنافع المتبادلة وأفضل الممارسات؛ اعتماد التخطيط التشاركي التي تشمل العامة ومساهمة أصحاب المصلحة في صنع القرار.

٤- من الأهمية إيجاد طرق براغماتية للتعامل مع المشكلة المائية واسبابها والحلول الممكنة وصولا الى التعاون المشترك.

٥- التمويل المستدام: المياه العابرة للحدود في كثير من الأحيان تعاني من نقص التمويل العديد من الحكومات والجهات المانحة الوطنية تتردد في تمويل العمليات دون واضحة النتائج والجداول الزمنية. ومع ذلك ، منع الصراعات وتجنب تدهور البيئية بعد ذلك عن طريق التوفيق بين أصحاب المصلحة لمنع النزاعات وحلها من خلال استخدام الحوكمة والإدارة و التدريب المستهدف والتعلم العملي والتوجيه المهني والاستشارات وهي ضرورية للتعاون المستدام في مجال المياه (الزبيدي ، ٤٠٧) وبناءاً على ما تقدم يجب ان يدرك المفاوض أهمية المفاوضات المائية لحل المشاكل المائية مع تركيا

المبحث الثاني: طبيعة ملف المائي العراقي- التركي.

يُعد ملف المياه من الناحية الشكلية أحد اهم المتغيرات المؤثرة في العلاقات العراقية – التركية، بل يعتقد معظم الباحثين أن السلوك الذي يؤديه العراق بصورة كبيرة مرتهن بالسياسة المائية التركية خصوصاً في القضايا التي ترتبط بالحاجة أو نقص الكميات الواردة إلى العراق من المياه، فطبقاً لمؤشرات الأمن المائي يتعين على صانع القرار السياسي الخارجي العراقي ضرورة تحرك سياسة العراق الخارجية تجاه تركيا حول قضية العجز المائي الحالي والمستقبلي من خلال عقد اتفاقية تضمن الحصة المائية للعراق في ظل تراجع الايراد المائي وازدياد النمو السكاني، لاسيما أن العجز المائي في العراق يصل الى ٦,٦ مليار م ٣ عام ٢٠٢٥ ومن ثم يصل الى ٨،١٧ مليار م٣ عام ٢٠٣٠ في حين سجل مؤشر اجهاد الماء ١١٢,٨٪ عام ٢٠٢٥ ومن ثم ١٣٨,٢٪ عام ٢٠٣٠ مقابل ذلك ان ٨٦% من المياه مخصصة للاستعمال الزراعي المسؤول عن تحقيق الأمن الغذائي العراقي. ووفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومعهد الموارد العالمية حول مؤشر الاجهاد المائي عام ٢٠٤٠ تبين ان تسريع التحضر والنمو السكاني وتغير المناخ والتنمية الاقتصادية يولد ضغوطاً كبيرة على انظمة المياه، اذ تظهر مناطق يرتفع فيها معدل السحب مقارنة بالأمداد المائي ومنها دول الشرق الأوسط بشكل عام والعراق ودول الجوار بشكل خاص والتي تعبر عن ازمة مياه خانقة في المستقبل (معيوف ٢٠٢٢) وفي ظل هذه المؤشرات عادة ما يضطر صانع القرار في العراق إلى اللجوء إلى الخيارات التي تقلل من فرص احتكاك المصالح التركية في العراق؛ لكي لا تتأثر السياسات المائية

بحركة المتغيرات، وفي الحقيقة فإن السياسات المائية تتبعها تركيا تجاه العراق بحاجة إلى إعادة فلسفة ورؤية سياسية من قبل العراق تناسب حجم التبدل في هذه السياسات (عادل ٢٠٢١ ، ١٢) .

لذا يعد ملف المياه بين البلدين من المشاكل المعقدة التركيب ويعود ذلك الى تداخل المفاهيم السياسية مع المفاهيم الفنية مما جعل غلبة المواقف السياسية على الجوانب الفنية في مشكلة المياه، فضلاً عن تتداخل العوامل الاقتصادية والسياسية والاقليمية والدولي، الامر الذي كان سبباً اختلاف في الرؤية والمنظور المائي لكل من العراق وتركيا (هاشم ٢٠١٠ ، ٦٣) .

اذ تشكيل الرؤية التركية في موضوع المياه وما يحكمها من تأثيرات في العلاقات السياسية مع العراق تأثيرات كبيرة على مسار العلاقات الثنائية ، فمع كثرة الاتفاقيات التي تعقد بين العراق وتركيا في موضوع المياه وتقاسم الموارد المائية إلا أن تركيا لا تعتمد على الاتفاقيات والبروتكولات المبرمة بين البلدين (جياد ٢٠٢٤) مع وجود فقرات قانونية توضح إمكانية الحسم عبر التحكيم بأنها آلية لفض الخلافات التي يمكن أن تحدث بين الطرفين وتسويتها، إذ تسهم طبيعة الالتزامات وتبدل المصالح إسهاماً كبيراً في اعتماد التفاوض والمساومة التي تعزز من تسوية الأمور مؤقتاً ونسبياً ووفقاً لما تفرضه حركة المتغيرات في البيئة الإقليمية ومسار الأولويات في المصالح. ووفقاً للمنظور التركي، ترى الحكومة التركية أنها تمتلك حق السيادة المطلقة على مياه نهري دجلة والفرات داخل أراضيها بوصفها من دول المنبع، وتجري المياه في أراضيها بمسافة طويلة مقارنة بدول المصب، وعلى أساس هذا المنظور فهي تتيح لنفسها التصرف المطلق بمياه دجلة والفرات، من دون مراعاة الحقوق الدول المتشاطئة» معها سواء العراق أم سوريا (الاشرم ، ٢٨٨) .

اذ إن التوجه التركي في نطاق التصعيد والتعامل مع موضوع المياه وفق رؤية تركية قائم على رؤية الجمهورية التركية أن نهري دجلة والفرات لا تنطبق عليهما صفة نهرين دوليين بحيث تنطبق عليهما قواعد القانون الدولي، وتطلق عليهما وصف المياه العابرة للحدود، على الرغم من أن القانون الدولي بمختلف مصادره عرف النهر الدولي بأنه النهر الذي تقع أجزاء منه في دول مختلفة، اذ يُعد نهرا دجلة والفرات من الأنهار الدولية وذلك لاشتراك أكثر من دولة في حوضيهما، وبموجب القانون الدولي يمنع انفراد دولة المنبع بإقامة أي مشاريع على هذهِ الأنهار ما لم تتوصل إلى اتفاق بشأنها مع الدول الأخرى التي تشترك معها في النهر الدولي (الزبيدي ، ٤١٠) ، إلا أنه في واقع الأمر من الصعب تحديد هذا المنهج كمسار للعمل بين العراق وتركيا؛ لأن الأخيرة لا تتعامل مع العراق وفقاً لهذا الوصف فضلاً . أنها ترفض التحكيم أو اللجوء إلى القانون الدولي من أجل حسم الخلافات التي تنشأ بينها وبين العراق حول هذا الملف (مجموعة باحثين ٢٠٢٣)

فتركيا حريصة على استثمار المياه واعتمادها، بوصفها عنصراً للضغط والمساومة في ظل إستراتيجية إقليمية هادفة إلى زيادة نفوذها المنطقة مقابل الرؤية العراقية في أن السياسة المائية التركية مستهدفة تقليل حصة العراق من أجل الضغط عليه، وتغيير سياسته وعلاقته الإستراتيجية مع القوى الإقليمية، وهذا ما يمكن ملاحظته عن طريق تتبع المسار التاريخي للأداء السياسي العراقي التركي في هذا المجال، وترتكز على درجة كبيرة من المعلومات التي تمتلكها وزارة الخارجية بهذا الشأن، فعند التفاوض في قضية المياه بين العراق وتركيا ينبغي تحديد رؤية تركيا للوضع القانوني لنهر دجلة فضلاً عن المواد القانونية التي تحكم العلاقة بينهما في ضوء الرؤية التي يتبناها الطرفين، ومن هنا فإن عد النهر دولياً أو التعامل عن طريق منطق المسافة التي يقطعها النهر في تركيا والعراق وفقاً لقواعد القانون الدولي ورؤية طرفي العلاقة تعد أساسية في وضع مسارات التفاوض، وفي ضوئها تحدد المسارات الأخرى التي ينبغي أن يتعامل معها الخبراء من أجل تأمين الاحتياجات المائية للعراق (محمد ، ١٣١)

المبحث الثالث: استراتيجيات ومبادئ المفاوض لإدارة التفاوض المائي مع تركيا

بعد أن أوضحنا سلفاً طبيعة الملف المائية العراقي التركي، لذا على المفاوض العراقي العمل على وضع عدد من استراتيجيات المواجهة التي يمكن أن تخلق حالة من التوازن بوجه التهديدات التركية وهي كالاتي:

اولاً: استراتيجيات التفاوض: اذا ما أرادت المفاوض العراقي أن يحقق أهدافه المرجوة فعليه أن يعمل على تطوير العنصر الاساسي للدبلوماسية، الا وهو التفاوض عن طريق اتباع استراتيجيات ناجحة تستخدم في مفاوضاته مع تركيا ، ومن هذه الاستراتيجيات : (عبد الله ٢٠٠٩)

١- **استراتيجية مفاوضة الدول غير المتعاونة:** – هذا النوع من الاستراتيجية ويستخدم عندما يدخل متغير جديد الى العملية التفاوضية، او لتغير وضع راكد الى متحرك، أو عندما يريد الطرف الآخر الاستئثار بنتائج المفاوضات، ومن الاساليب التكتيكية التي تتضمنها هذه الاستراتيجية ، ضبط النفس ، عدم الاندفاع المفاجأة والانسحاب برفق ، لا الانسحاب الظاهر. أن مبررات العمل بهذا النوع من الاستراتيجية هو ان الجانب التركي في جميع مراحل المفاوضات المتعلقة بالمياه لا يحمل روح التعاون ويحاول أن يجعل الوضع على ما هو عليه (وضع راكد مستهدفا بذلك الاستئثار بنتائج المفاوضات لصالحه، وعليه فإن أتباع هذا النوع من الإستراتيجية وبنفس الاساليب التكتيكية من الممكن أن يساعد على حل مشكلة المياه القائمة (صالح ٢٠٢٣ ، ١٧١)

٢- **استراتيجية مفاوضة الدول المتعاونة** : وينطوي هذا النوع الاستراتيجية التفاوضية في أغلب الا حيان على الروح التعاونية بين اطراف المفاوضات اتجاهاً وسلوكاً ، لهذه الاستراتيجية الاساليب التكتيكية وهي (

المشاركة ، واسلوب الخطوة خطوة). وممكن ان يستخدم هذا النوع من التعامل مع تركيا فيما لو كانت جادة فأنه لا يقتصر على استغلال مياه نهري دجلة والفرات بل أنه يشجع على أقامه المشروع التكاملي لاستخدام المياه في الانهار ،اذ تعكس النظرة التعاونية لتنمي العلاقات الثقافية و السياسية والاقتصادية ما بين الدولتين بحيث يؤدي التعاون الى أنشاء نوع من السوق المشتركة بينهما .

ثانياً: المبادئ التفاوضية: ان نجاح هذه الاستراتيجيات التفاوضية من أجل دعم الموقف العراقي يعتمد على توفر شروط معينة مثل وجود مفاوضين ناجحين يتمتعون بسمات معينة منها الالمام بمعارف متنوعة ذات صلة بالتفاوض والحذر من الاقدام على أية خطوة دبلوماسية من دون درس وتمحيص والتمييز بمهارة جمع وتحليل ، لذا على المفاوض العراقي من الاسترشاد بعدة مبادئ كمعايير في مفاوضاته القادمة مع تركيا ترتكز إلى مايلي

أولاً: التفريق بين المواقف والمصالح: على المفاوض العراقي أن يفرق جليّاً بين المواقف/المطالب وبين المصالح. فالأولى هي المطالب الآنية والحالية، ماذا نريد؟ لكن خلف تلك المواقف والمطالب تكمن المصالح والاهتمامات الحقيقية، والتي ستكشفها (لماذا؟) أي لماذا نريد ما نطالب به؟ وهنا وظيفة لماذا هي لتلافي التركيز كثيراً على المواقف، وحرف بوصلة المصالح، وإن التركيز على المواقف سيجعل المفاوضات متشددة وصلبة؛ وعليه فإن التشبث بالمواقف دون رؤية سيعطي اهتماماً أقل للمصالح، والمفاوض الفطن يجعل المواقف/المطالب أداة استكشافية للمصالح العراقية، وكذلك لمصالح تركيا. وسننتقل بها بدلاً من البحث على مساحات مشتركة للتوافق إلى مضمار للتنافس تحت عقلية المكاسب والخسائر (مجموعة باحثين ، ١٧)

ثانياً: إدراك المصالح المتبادلة: على الرغم من التفاوت في مستوى القوة بين العراق وتركيا، غير أن للطرفين مصالح حيوية متبادلة، يمكن استثمارها بشكل إيجابي وبنّاء، فلا علاقات مميزة من دون مصالح، ولا مصالح من دون استدامة وتعميق لتلك العلاقات، فأحدهما ركيزة للآخر. ومن أهم طرق إدامة العلاقات والمصالح، هو تفهّم وإدراك كل طرف في هذه العلاقة لمصالح واهتمامات الطرف الآخر، وهنا تكون وظيفة المفاوض العراقي معرفة مصالحنا وفي الوقت نفسه مصالح تركيا، وهذا يحتاج إلى التأمل والتدبر والبحث واستكشاف ما نريده وفيما يريده الاخر، للوصول الى ادراك متبادل ومن ثم مكاسب مشتركة. فليس المهم ان تعرف مصالحك فحسب، بل معرفة مصالح الآخر واهتماماته واحتياجاته الرئيسة، وهذا يتيح لك، من أين تبدأ، وأين تنتهي، ومتى تشد ومتى ترخ، لتكون خطواتك مترابطة، وطرقك متناسقة، ومكاسبك متبادلة، فالاتفاق الذي يلتقي مع المصالح الشرعية لكل طرف إلى أقصى حد ممكن ومتين ويحل المصالح المتضاربة باعتدال ويأخذ مصلحة المجموع بالحسبان فهو اتفاق معقول لكلا الطرفين؛ نتيجة الفهم والإدراك المشترك للطرفين لتلك المصالح المتبادلة.

ثالثاً: اتباع التفاوض التوفيقي: على المفاوض العراقي في مفاوضته مع الجانب التركي ان يتجنب أن يكون مفاوضاً ليّناً أو متساهلاً، يحاول فيه تجنب الصراع أو مسايرة الأقوى، فيقدم التنازلات بسهولة؛ من أجل الوصول إلى اتفاق أياً كان هذا الاتفاق، فهو يريد قراراً سليماً، ولكن غالباً ما ينتهي به الأمر إلى الشعور بالاستغلال من الطرف الآخر. و في مقابل ذلك على المفاوض العراقي أيضاً تجنب الأسلوب المتشدد والصلب كسياق، هكذا أسلوب يكون قائماً على إظهار الشدة أكثر منه على المصالح –والذي لا يتفق والمبدأ الأول–، وسينظر إلى الاتفاق على أنه صراع إرادات، والطرف الذي يتخذ مواقف متزمتة ويقاوم أكثر ينال الأفضل؛ وهذا الأمر سيقود إلى مجابهة شديدة مماثلة تفسد العلاقة بالطرف الآخر، غير أن المفاوض الناجح هو الذي يزاوج بذكاء وفطنة المرونة والشدة في آن معاً، حسب ما تمليه تفاعلات التفاوض وديناميكيته . (مجموعة باحثين ، ٢١)

رابعاً: التركيز على الموضوع لا القوة: في المفاوضات قد يتصور البعض أن الأقوى هو الذي يفرض شروطه، ويحقق مصالحه بغض النظر عن مصالح واهتمامات الطرف الآخر، غير أن هذه النظر قاصرة، وتفشل في تفسير ديناميكيات السياق التفاعلي للمفاوضات؛ وهنا لا بد للمفاوض العراقي من التفريق بين القوة التي تتمتع بها تركيا بالمقرنة بالقوة العراقية، والموضوعات التي يتم التفاوض حولها، وهنا يجب التركيز على قوة الموضوعات لا قوة الدولة، فالموضوع يمنحك القوة والتأثير والقدرة على المساومة حتى بوجود فوارق القوة بين الطرفين، وهذا يمنح المفاوض العراقي القدرة على تأكيد شروطه وضمان مصالحه؛ وبذلك تكون الموضوعات المعادل الموضوعي لتوازن القوى بين الطرفين، وهذا يحتاج من الطرف العراقي تحديد الموضوعات التي سيناقشها، وفصل الموضوعات المناقشة بعضها عن البعض، وترتيبها بحسب الأولوية، وعدم جعلها كتلة واحدة في بداية المفاوضات.

خامساً: اتباع منطق الحسابات العقلانية: تشكل هذه النقطة من أهم الدوافع للتفاوض، فتقنين التعاون ومأسسته، وتبيان الواجبات والحقوق بين الطرفين، وآليات التعاون ومجالاته وكيفيته. يجب ان تقوم على أساس المنطق العقلاني من حسابات الكلف والمكاسب، والتي تدفع الطرفين إلى التفاوض من عدمه، فاللجوء إلى التفاوض بين العراق وتركيا سيعظم المكاسب للطرفين، وعدم المضي بها سيزيد من تلك الخسائر ويدهور العلاقات المركبة فيما بينهم، نتيجة ترك هذه العلاقات إلى الفوضى، والأمزجة المتغيرة، وعدم القدرة على تثبيتها في قواعد سلوك، وهذا من الدوافع الرئيسة التي يمكن تدفع تركيا الحوار الاستراتيجي، فمن الخسائر أو الكلف التي ستتحملها تركيا في حال فشلها في إقامة اتفاقية مع العراق المجالات الاقتصادية والأمنية وغيرها.

سادساً: تجميع الموضوعات وتوصيلها: إن المفاوض الفطن هو الذي لديه القدرة والدراية على تجميع الموضوعات المتفاوض حولها وتوصيلها مع بعضها البعض، بعد أن فصلها في بداية المفاوضات، ورتبها حسب الأولوية، وهذا يفتح المجال لقبول التنازل على موضوع معين مقابل الكسب في موضوع آخر، وهذا يجب أن يدرك لتحقيق التوافق في المصالح المتبادلة

المبحث الرابع: أوراق المفاوض العراقي.

بما أن الحكومات التركية المتعاقبة عملت على تنفيذ سياسة موحدة فيما يخص مسألة المياه من خلال بناء المشاريع والسدود على نهري دجلة والفرات متخطية بذلك كل الأعراف والمواثيق الدولية التي تخص الأنهار الدولية بهدف بسط نفوذها الإقليمي، وبما ان توازن القوة بين العراق وتركيا تحكمه الموارد المائية التي تعد عاملاً حاسماً في العلاقة بين البلدين ، اذ طالما كانت تركيا تحاول استخدام المياه كورقة ضغط في التأثير على سياسة العراق الخارجية، لضمان حصولها على النفط طبقاً لمعادلة النفط والمياه (رقولي ٢٠١٧)لأن مشاريع السدود الاستراتيجية يضعها موضع القوة في أي نقاش مستقبلي بينها وبين العراق حول الحصص المائية وهو يفسر موقف تركيا باتجاه استغلال الوضع الراهن بتنفيذ واستكمال مشاريعها لان العراق يحتاج المزيد من الوقت لتعزيز بيئته السياسية والاقتصادية والامنية التي تدعم عناصر القوة الشاملة لديه وتدعم قراراته المستقبلية تجاه تركيا (حسين ٢٠٢١) . ان هذا الامر يحتم على المفاوض العراقي استخدام أوراق الضغط المتوفرة لديه لتعزيز الوضع التفاوضي للعراق مع تركيا فيما يخص الملف المائي (ابراهيم ٢٠٢٤ ، ١٠٩)، لاسيما اذا علما ان هناك العديد من أوراق الضغط التي يمكن ان يستخدمها العراق للتأثير على المفاوض التركي وهي تتمثل بما يلي :

اولاً: النفط: تعد الموارد النفطية من ابرز واهم الأوراق التي يمكن له ان يستخدمها المفاوض العراقي في مفاوضته تركيا ، ولذلك حاجتها للنفط العراقي الذي تصديره عبر الأراضي التركية، اذ ان هذه الاساليب يمكن أن تشكل عامل ضغط مؤثر بغية اطلاق الحصص المائية (الحيالي ٢٠١٩ ، ١٦١) اذ لطالما لعب الجانب الاقتصادي دوراً كبيراً في الضغط على الدول في مختلف الازمات التي حدثت بين دول العالم كونه المحرك الرئيس للعلاقات الدولية، ويجب على العراق استغلال هذا الجانب للضغط على الدول المتشاطئة معه من اجل الوصول الى اتفاق يضمن الحصة المائية للعراق . لاسيما ان التبادل التجاري وأي عملية لفك الارتباط التجاري مع تركيا وايران يشكل عنصر ضغط جيواقتصادي يوازي ضغط سياستهما المائية كونه ليس اقل خطورة من تهديد الامن المائي للعراق **(حسين ٢٠١٨ ، ٣)** .

وبذلك تتجلى الخيارات الاستراتيجية امام صانع القرار السياسي الخارجي العراقي بهذا الشأن لان تركيا تعاني من مشكلة مهمة تتعلق بمحدودية مصادر الطاقة لاسيما النفطية، والاثر الكبير الذي يتركه النقص في

مصادر الطاقة على الاقتصاد التركي بتزايد أعباء ميزان المدفوعات نتيجة استيراد النفط، اذ تلعب الموارد النفطية دوراً في دفع العلاقات الاقتصادية والسياسية بين العراق وتركيا نحو التقدم في ظل التحول الجاري بهيكل الاقتصاد التركي نحو الصناعة التحويلية والخدمات، اذ تستورد تركيا ٩٠% من احتياجاتها النفطية من الخارج وان اكثر ١٩% منها تؤمن من العراق، وفي ظل التطلعات التركية لتامين احتياجاتها النفطية من دول الجوار الملاصقة لها فالعراق بموارده النقطية الى جانب عامل الجوار الجغرافي يجعل من عملية الاستيراد أقل تكلفة وأكثر مرونة بسبب مرور انابيب النفط عبر تركيا (عبد الله ، ٢٥١) وينبغي الاشارة الى ان تركيا تخشى من تحول خط الانابيب العراقي الى خانق للاقتصاد التركي، لاسيما اذا ما حاول العراق توسيع منافذ تصدير النفط عبر دول أخرى كالأردن والسعودية وسورية (الطويل ٢٠١١) فعلى سبيل المثال ان خط انابيب النفط العراقي الاردني يمكن ان يلعب دوراً رئيساً في مستقبل سياسة العراق الخارجية تجاه تركيا كونه يعطي صانع القرار مرونة في اعتماد التكتيك الذي يساعد على المناورة عند اتخاذه القرار السياسي (وهيب ٢٠١٧ ،١٨٢)، اذ ان تدخل تركيا في الشأن العراقي بشكل يعرقل مساعي تحقيق الاستقرار فان خط الانابيب سيتعرض بكل تأكيد إلى التعطيل، وهو ما ينبغي استثماره لتعديل المواقف التركية في مسألة الاستقرار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحل اشكاليات الواقع، وإن نظرة متعمقة لطبيعة العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا يمكن خلالها لا بد أن ينصب الاهتمام نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية مع تركيا من الناحية الاستراتيجية (حسين ٢٠٠٨)

ثانياً: نظام الحكم الفيدرالي ووجود حزب العمال الكردستاني التركي داخل الاراضي العراقية: تعد مشكلة الاكراد تعد من ملفات الاهتمام الاستراتيجية بين العراق وتركيا وسورية وإيران، كونه ملف شائك ادى تاريخياً إلى تعاون الدولتين احياناً والى الخلاف بينهما احياناً أخرى، فوضع الأكراد وتحول العراق الى دولة فيدرالية ينعم فيها الكُرد وفق الدستور بممارسة الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية ضمن اقليمهم، وليس لأي طرف خارجي الحق في تقرير سياسة العراق الداخلية والخارجية (الحيالي ، ١٥٠) ويشكل ذلك تحدياً بالنسبة لتركيا التي طالما اعتمدت على الحل العسكري لمواجهة الحركات الكردية المعارضة ولكن بعد وجدت أن الحل العسكري لا يكفي وحده للقضاء على الحركات الكردية المسلحة في منطقة جنوب شرق الأناضول لذلك بدأت بالبحث عن حلول أخرى تكفل لها حل القضية ووجدت إن المشاريع المائية هي جزءاً من ذلك الحل بعد فشل الوسائل التي لجأت اليها الحكومة التركية مثل اعتماد سياسة تقوم على إفراغ القرى الكردية سكانها وتدميرها للحيلولة دون استخدامها مرة ثانية مقراً او مأوى يلجأ اليه مقاتلي حزب العمال الكردستاني ومن ثم هجرة من سكانها إلى المدن التركية الكبرى، أما من الناحية الخارجية وانطلاقاً من وجهة النظر التركية أن سوريا والعراق يقومان بإيواء ومساندة الحركات المناولة لتركيا ولاسيما حزب العمال الكردستاني ، لذلك فإن

تركيا ترى أن مشاريعها المائية هذه تعد ورقة ضغط ضد جاريها العربيين ويمكن استخدامها لا يقاف الدعم والمساندة المقدمة لمقاتلي حزب العمال الكردستاني والتعاون مع تركيا من أجل ضبط الأمن على الحدود المشتركة بينهما، ولدفع الحكومة العراقية لاتخاذ أجراء بحق حزب العمال الكردستاني.(PKK) . ولكن بالمقابل يعد تواجد حزب العمال الكردستاني من اهم الأوراق التي يمكن شكل ضغطاً على الحكومة التركية فيما يخص الملف المائي، اذ يدرك صناع القرار التركي ان اقامة دولة كردية شمال العراق سيؤدي في السياق المستقبلي الى انضمام الكُرد في تركيا الى الدولة الكردية. في ظل عدم قدرة تركيا في المستقبل على احتواء مشكلة اكراد جنوب شرق الأناضول التي تمثل حالة انكشاف امني الاستراتيجي (ابو جويد ٢٠١٦) ادراكاً لهذه الحقيقة، يمكن القول إن حل مشكلة حزب العمال الكردستاني سينعكس ايجاباً على ملف المياه وسيبدي الجانب التركي مرونة غير مسبوقة أذا ما قامت الحكومة العراقية بحل مشكلة تواجد حزب العمال الكردستاني على الأراضي العراقية. لذا يجب على صانع القرار السياسي التعامل مع هذه الجماعات المسلحة بذات الطريقة التي تعاملت معها الحكومة العراقية مع جماعة مجاهدي خلق الايرانية، بمعنى أن تقوم الحكومة العراقية بترحيلهم بالتنسيق مع أقليم كردستان العراق وبأشراف أممي إلى دول اخرى تعلن استعدادها لاستقبالهم، مقابل سحب القوات التركية من الأراضي العراقية على إن يسبق ذلك تجميد نشاط هذه الجماعات على الاراضي العراقية، وبذلك نسد الذرائع على الجانب التركي.

ثالثاً: التجارة: وفي ظل مؤشرات العجز المائي الحالي والمستقبلي يتطلب من سياسة العراق الخارجية تحديد اتجاهات واقعية تخفف من ضغط دول الجوار لاسيما تركيا، وذلك بإيجاد وسائل جذب اقتصادية لاسيما أن ارتباط السوق العراقي بالمنتجات الزراعية والصناعية التركية يولد ضغوطاً اقتصادية على صانع القرار السياسي التركي نتيجة تعمق المصالح المشتركة، ويبقى مصير المصالح الاقتصادية التركية وما يتحقق من استثمارات لتعميق التجارة البينية مرهوناً بمدى ما يتوفر لدى الجانب التركي من حرص على مسار علاقاته مع العراق (الطويل ، ٢٧٧) ، لأن ربط الاقتصاد التركي بعجلة الاقتصاد العراقي يمكن أن يدار بشكل معكوس، لاسيما اذا تنبه صانع القرار العراقي لجدية ذلك وإحكام خططه الاقتصادية حيث يبقى صمام الأمان مقدار ما يبديه الجانب التركي من مرونة في موضوع المياه بعد ان يكون العراق قادرا على اتخاذ التكتيك والمناورة لوضع الاستراتيجية المناسبة التي تحمي الاقتصاد العراقي (احمد ٢٠١٦)

رابعاً: الاستثمار: إن واحدة من أهم الخيارات التي يمكن اللجوء إليها في التعامل مع تركيا هو مبادلة المنفعة عن طريق الاستثمار المشترك بين العراق وتركيا مما يجعل طرفي العلاقة يميلون إلى ضرورة تعزيز خيارات استدامة التعاون كبديل عن إستراتيجية الضغوط، فالتعاون الاقتصادي والاستثمار المتبادل يمكن أن يسهم في ترتيب الخيارات الثنائية والتوافق المشترك في مجال تنسيق السياسات الاقتصادية والمائية فمن بين الخيارات

التي يستخدمها المفاوض العراقي إدارة الملف المائي ،وهو تفاوض على دور المميز لتركيا في الاقتصاد العراقي ، لاسيما ان تركيا تعد أهم الشركاء التجاريين للعراق ومزود رئيس للسلع والبضائع ومستهلك للنفط العراقي، وكل هذه الأمور تدفع تركيا للتوجه استراتيجياً نحو العراق (رقولي ، ١٦١) كما يمكن اللجوء إليها في هذا الشأن هو استثمار الشركات الزراعية التركية في الأراضي العراقي، ومنح تراخيص للاستثمار في المناطق التي تتعرض لشخة المياه مما يؤمن وصول كميات مياه مناسبة لهذه المناطق فضلاً عن أنه يدعم اعتماد أساليب حديثة للتنمية الزراعية. يمكن لمثل هذه الخطوة أن تؤسس لتنافس في السوق المحلية العراقية باعتماد أصحاب الأراضي على التقنيات الحديثة في مجال الزراعة؛ مما يقلل من الفجوة في الرؤى بين العراق وتركيا في مجال المياه، فضلاً عن أنه يؤسس لمصالح مشتركة يمكن أن تنتقل انتقالاً تدريجياً نحو قطاعات جديدة، تعزز من فرص التكامل بين البلدين أو باتجاه خيارات تؤسس لتوافق دائم فيما يخص الأزمات التي تطرأ على العلاقات الثنائية. تضعف معايير التفكير السياسي بموضوع الندرة أو شخة الموارد المؤسسات وتجعلها أمام صعوبات كبيرة تتصل بالقدرة على المفاضلة بين الخيارات، إذ يعمل هذا الهاجس على إضعاف هامش الحركة عند صانع القرار، ويجعله مضطراً إلى الاستجابة في بعض الأحيان لكثير من الخيارات في هذا المجال. وبذلك يتحول النفط الى ورقة رابحة بيد (المفاوض) فضلاً عن صانع القرار السياسي العراقي تجاه ما تملكه تركيا من اوراق مساومة في الشأن العراقي، ناهيك عن وجود بيئة استثمارية كبيرة في قطاعات الطاقة والبناء والتشييد لان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية، مما يشكل فرصة مثالية للاستثمارات والمشاريع الاستراتيجية (حسين ، ١٥٣) ، كما هو الحال بالنسبة للشركات الاستثمارية التركية في اقليم كردستان التي اسست كارتل اقتصادي مهيمن على مجالات الاستثمار في الإقليم(*).

خامساً: التعاون :ان من ابرز الأوراق التي على المفاوض العراقي ان يسعى لاستخدامها هو ملف التعاون بين البلدين، لاسيما اذ عرفنا ان المرتكزات الجغرافية التي يحظى بها كل من العراق وتركيا اسهمت في تباين نوعية وأهمية الموارد المتاحة وبشكل خاص الموارد النفطية والمائية، بالتالي هناك إمكانية كبيرة لقيام علاقات تعاون متشابكة اقتصادية وتجارية تخدم المصالح المشتركة للدولتين بمعنى عقد اتفاقية تضمن الحصص المائية وبثمن اقتصادي يكون عامل جذب للأتراك خاصة اذا فسح المجال لتركيا طريق الاستثمار والتعاون في انشاء المشاريع التنموية الزراعية والمائية بما يخدم أهداف العراق لتحقيق الامن المائي ومن ثم

(*) ما ينبغي ذكره ان العلاقات بين العراق وتركيا في مجال الاستثمار قد نمت بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٣، اذ بلغ عدد الشركات التركية العاملة في العراق ١٥٠٠ شركة غالبيتها مرتبط بقطاع الطاقة والبناء والتشييد والتي قامت حتى عام ٢٠١٣ بتنفيذ ٨٢٤ مشروعا بقيمة ١٩ مليار دولار، وبعد عام ٢٠١٤ تركت اغلب الشركات العاملة في وسط وجنوب العراق بسبب الوضع الامني والمادي في العراق وكان من المؤمل عودة هذه الشركات عام ٢٠٢٠-٢٠١٩ الا ان جائحة كورونا حالت دون ذلك. للمزيد ينظر: جعفر صادق هادي ومثنى مشعان خلف المزروعي، الابعاد القانونية والاقتصادية للتدخل التركي في العراق، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، المجلد ٢٢،العدد٣،٢٠٢١، ص ٢٢٤.

الأمن الغذائي العراقي (حسين ٢٠١٥) وإلا فالعكس من ذلك اذ يمكن للعراق ان يقلل من حجم التبادل التجاري مع تركيا وذلك باللجوء الى منافذ أخرى، كما يمكن له ان يستغل الموارد النفطية فيما يخص تركيا وحاجتها للنفط العراقي وتصديره عبر الأراضي التركية، اذ ان هذه الاساليب يمكن أن تشكل عامل ضغط مؤثر بغية اطلاق الحصص المائية (الحيالي ، ١٦١)

كان من بين المجالات التي يمكن أن تكون واضحة من حيث التأثير أن تقليل كميات الواردة إلى العراق جعله يأخذ بعين الاعتبار طبيعة الأولويات التركية، والمصالح الخاصة بها لا سيما الأمنية، إذ لم يكن العراق قادراً على التعامل مع الخيارات التركية من دون أخذها بعين الاعتبار، كالحالة فيما يخص اتفاق سنجار، إذ كانت الخيارات التركية مائلة إلى أخذ المصالح التركية بعين الاعتبار قبل البدء بأي مفاوضات تتعلق بالمياه .

كما يمكن ان يشكل مشروع طريق التنمية الذي سُمي بداية باسم "القناة الجافة" وتم تغيير اسمه إلى "طريق التنمية". وسيلة لتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز علاقات التعاون الإقليمي والدولي، فضلاً عن زيادة حجم التجارة الدولية وتسهيل حركتها، وتوفير طريق نقل تنافسي جديد يضم خطوط سكك حديدية وطرق سريعة تربط بين ميناء الفاو والحدود التركية بطول ١٢٠٠ كيلومتر، بتكلفة تقدر بـ١٧ مليار دولار ويُتوقع أن يدر نحو ٤ مليارات دولار سنوياً ، لذا تستهدف تركيا من خلال هذا المشروع مضاعفة حجم تجارتها مع العراق ، ولعل هذا ما أكده وزير النقل والبنية التحتية التركي عبد القادر أورال أوغلو. وقال إن تشغيل طريق التنمية، من شأنه رفع حجم التجارة والتعاون الاقتصادي من ٢٠ مليار دولار إلى ٣٠-٤٠ مليار دولار، وبذلك يمكن للمفاوض العراقي استثمار هذا المشروع لتعزيزه موقفه التفاوضي مع تركيا والمساومة للحصول على حصص مائية عادلة. (اشراق بزنس نت) .

الخاتمة: يعد تفعيل الدبلوماسية المائية أولوية قصوى للمفاوض العراقي في ظل التحديات المائية المتزايدة التي تواجه البلاد. ولكي ينجح العراق في حماية حقوقه المائية، يجب أن يتبنى نهجًا متكاملًا يجمع بين الحوار الدبلوماسي، ، وتوظيف النفوذ الاقتصادي والسياسي. بهذه الطريقة، يستطيع العراق التفاوض من موقع أقوى، مما يسهم في تأمين حقوقه المائية وضمان مستقبل مستدام لموارده الطبيعية. وبناءاً على ذلك توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات أهمها:

١- أهمية أن يستغل صانع القرار العراقي فرصة الأزمة المالية التي تمر بها تركيا من أجل البحث في أمكانية الاستثمار في سندات الخزينة التركية التي من المتوقع أن تنعكس ايجاباً في المفاوضات بين الجانبين بشأن ملف المياه.

٢-يجب ان يستقر إدراك صانع القرار العراقي على اهمية استغلال الوفرة المالية المتحققة جراء ارتفاع اسعار النفط من أجل استخدامها لتحقيق مكاسب سياسية في العلاقات مع تركيا، وتحقيق تقدم في الملفات المعقدة.

٣- بما ان الجانب التركي يولي لملف تواجد حزب العمال الكردي على الاراضي العراقية اولوية قصوى ويجب أن نستخدمها الى جانب الورقة الاقتصادية مع الجانب التركي بذكاء وعلى مراحل ترفن كل مرحلة بتحقيق تقدم في التواجد العسكري التركي على الاراضي العراقية وملف المياه.

٤- يجب على المفاوض العراقي ان يقلل من أهمية وثقل ورقة المياه ، وان لا يرسخ اهميتها في إدراك صانع القرار التركي كي لا يتشدد في استغلالها، سيما وأن احراز تقدم في هذا الملف رهن بأحراز تقدم في ملفات ذات العلاقة بالاقتصاد (اعادة تصدير النفط غير ميناء جيهان التركي والاستثمارات وملف حزب العمال الكردستاني.

٥- فيما يتعلق بتواجد حزب العمال الكردي على الاراضي العراقية، يمكن أن يبدي العراق استعداداً لطرح حلول بالتنسيق مع اقليم كردستان العراق على أن يتم التفاوض على سحب القوات التركية مقابل اجلاء حزب العمال الكردي. غير

٦- ينبغي ان يقوم صانع القرار العراقي بتنويع منافذ التصدير وعدم الارتكاز على منفذ واحد، وبالتالي من المهم أن نقوم بالبحث مع الجانب الاردني والسعودي في تصدير النفط العراقي الاراضي الاردنية والسعودية، حتى وان تم التوصل إلى تسوية مع الجانب التركي بشأن تصدير النفط عبر الاراضي التركية. إذ أن تنويع منافذ تصدير النفط العراقي سيقوي من موقف العراق التفاوضي حيال جميع .

المصادر باللغة العربية :

١. اندرسون، باربرا . ٢٠١٠ . *التفاوض الفعال*. اشراف: احمد بهيج. مصر : مكتبة الهلال للنشر والتوزيع.
٢. حسين، حيدر علي . ٢٠٢١ . *العراق وعمقه الاستراتيجي- الادراك والاستجابة*. الاردن : دار الخليج للنشر والتوزيع .
٣. الطويل ، رواء زكي يونس . ٢٠١١ . *الاقتصاد التركي والابعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركي*. *الاردن:* دار زهران للنشر والتوزيع .
٤. عبدالحميد، صلاح محمد . ٢٠١٢ . *فن التفاوض والدبلوماسية*. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.
٥. الاسدي ، عبد الامير محسن واخرون. ٢٠٢٢ . *الدبلوماسية والعمل الدبلوماسي*. بغداد : سلسلة إصدارات مؤسسة الشراكة الحضارية .
٦. ابوجويد، علي محسن علي . ٢٠١٦ . *سياسة العراق الإقليمية بعد عام ٢٠٠٣* . بيروت :منشورات زين الحقوقية والأدبية .
٧. عثمان ،٢٠٠٤ فاروق السيد . ٢٠٠٤ . *التفاوض وإدارة الازمات*. القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر.
٨. مجموعة باحثين. ٢٠٢٣ . *قبل ان يدركنا الظمأ ازمة المياه في العراق من سياسة الدولة الى سياسة الارض*. بغداد : مركز البيان للدراسات والتخطيط .
٩. الخضيري، محسن احمد . ٢٠٠٣ . *مبادئ التفاوض*. القاهرة: مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع .
١٠. الاشرم، محمد . ٢٠٠١ . *اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم*. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
١١- معيوف، حسين علي عران . ٢٠٢٢ . المرتكزات الجغرافية الرئيسة لسياسة العراق الخارجية تجاه دول الجوار. جامعة الموصل- كلية التربية للعلوم الإنسانية /قسم الجغرافيا. أطروحة دكتوراه غير منشورة. العراق-نينوى .

١٢- الحيالي، صبا رشيد جبير . ٢٠١٩ . السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي من عام ٢٠١٦(العراق سوريا أنموذجا). رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النهرين –كلية العلوم السياسية .
١٣- رقولي، كريم . ٢٠١٧ . السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا (٢٠٠٣-٢٠١٣). أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر-كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية .
١٤- محمد، فرح عبد الكريم . ٢٠١٤ . النزاع على المياه بين العراق وتركيا(٢٠٠٣-٢٠١٤). رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط- قسم العلوم السياسية . الاردن .
١٥- جياد، اسراء احمد . ٢٠٢٤ . " الدبلوماسية ومسألة الامن المائي بين العراق وتركيا " . *المجلة السياسية والدولية* . عدد خاص بالمؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر. كلية العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية .
١٦- عبدالجبار ، بشير جمعة . ٢٠١٨ . " مبدأ التفاوض في العلاقات الدولية " . *مجلة العلوم السياسية والقانونية* . جامعة ديالى. المجلد٧. العدد٢ .
١٧- هادي ، جعفر صادق ومثنى مشعان خلف المزروعي. ٢٠٢١. " الابعاد القانونية والاقتصادية للتدخل التركي في العراق " . مجلة كلية التربية. الجامعة المستنصرية. المجلد ٢٢. العدد ٣ .
١٨- حسن ، حسام واخرون. ٢٠٢٣ . " دبلوماسية المياه: ما اهميتها وكيف تعمل؟ " . *مجلة سياسات عربية* . المجلد١١. العدد٦٢ . قطر .
١٩- عادل، حسن . ٢٠٢١ . " ازمة المياه في العراق ..رؤية لحل المشكلات بين الدول المتشاطئة ".مركز البيان للدراسات والتخطيط .
٢٠- حسين، حيدر علي . ٢٠١٨ . " اتجاهات مستقبلية في علاقات العراق الاقليمية ". *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية* . العدد ٦١. المجلد ١٤. مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية .
٢١-حسين، حيدر علي . ٢٠١٥ . " العراق في الاستراتيجية التركية " . *مجلة دراسات دولية*. جامعة بغداد .
٢٢- صالح، شيماء تركان . ٢٠٢٣ . " الامن المائي العراقي: بحث في الحقوق وامكانيات الحلول ". *مجلة قضايا سياسية* . العدد، ٧٤. جامعة النهرين-كلية العلوم السياسية .
٢٣- احمد ، عامر كامل . ٢٠١٦ . " مسارات العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣. *مجلة دراسات دولية*. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد .
٢٤- إبراهيم، عبد الامير عبد الحسن . " الدبلوماسية المائية ودورها في تحقيق الامن المائي " . مجلة كلية المأمون .
٢٥- عبدالله ، علي ياسين . ٢٠٠٩ . " التوجهات الحديثة في الاستراتيجية المائية بين (العراق وسوريا -تركيا) " . *مجلة ديالى* .
٢٦- أبو النور، محمد حسن . ٢٠١٦ . " الدبلوماسية المائية: سد النهضة نموذجا " . القاهرة: معهد المصري للدراسات .
٢٧- الزبيدي، محمد عبد المجيد . " التفاوض والصراع الدولي،-دراسة حالة مفاوضات قسمة المياه الدولية مع الجارة تركيا " .-ملاحظات ميدانية(تحليل واستذكار) لأعضاء الوفد العراقي. *مجلة العلوم السياسية* . عدد خاص للذكرى الخمسين لتأسيس العلوم السياسية في العراق .
٢٨- ابراهيم، ناظم نواف . ٢٠٢٤ . " الدبلوماسية المائية والامن المائي بين العراق بعد عام "٢٠٠٣، *المجلة السياسية والدولية* . عدد خاص بالمؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر. كلية العلوم السياسية. الجامعة المستنصرية .
٢٩- نبيه، نور . ٢٠٢٤ . " دبلوماسية المياه بين ديناميات الصراع والسلام في العلاقات الدولية ". مقال مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
٣٠- هاشم، نوار جليل . ٢٠١٠ . " دوافع الصراع ومحفزات التعاون على المياه في حوضي دجلة والفرات". *مجلة دراسات دولية*. العدد الثالث والاربعون. مركز الدراسات الاستراتيجية.

المصادر باللغة الانكليزية :

1- Anderson, Barbara. 2010. Effective Negotiation. Supervised by: Ahmed Bahig. Egypt: Al-Hilal Library for Publishing and Distribution.
2- Hussein, Haider Ali. 2021. Iraq and its Strategic Depth - Perception and Response. Jordan: Dar Al-Khaleej for Publishing and Distribution.
3- Al-Tawil, Rawaa Zaki Younis. 2011. The Turkish Economy and the Future Dimensions of Iraqi-Turkish Relations. Jordan: Dar Zahran for Publishing and Distribution.

4- Abdul Hamid, Salah Muhammad. 2012. The Art of Negotiation and Diplomacy. Cairo: Medical Foundation for Publishing and Distribution.
5- Al-Asadi, Abdul Amir Mohsen et al. 2022. Diplomacy and Diplomatic Work. Baghdad: Civilizational Partnership Foundation Publications Series.
6- Abu Juwaid, Ali Mohsen Ali. 2016. Iraq's Regional Policy after 2003. Beirut: Zain Legal and Literary Publications.
7- Othman, 2004. Farouk Al-Sayed. 2004. Negotiation and Crisis Management. Cairo: Dar Al-Amin for Printing and Publishing.
8- A Group of Researchers. 2023. Before Thirst Overtakes Us: The Water Crisis in Iraq: From State Policy to Land Policy. Baghdad: Al-Bayan Center for Studies and Planning.
9- Al-Khudairi, Mohsen Ahmed. 2003. Principles of Negotiation. Cairo: Arab Nile Group for Publishing and Distribution.
10- . Al-Ashram, Muhammad. 2001. Water Economics in the Arab World and the World. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
11- Mayouf, Hussein Ali Aran. 2022. The Main Geographical Pillars of Iraq's Foreign Policy Towards Neighboring Countries. University of Mosul, College of Education for Humanities, Department of Geography. Unpublished PhD Thesis. Iraq, Nineveh.
12- Al-Hayali, Saba Rashid Jubeir. 2019. Turkish Foreign Policy towards the Arab Levant since 2016 (Iraq and Syria as a Model). Unpublished Master's Thesis. Al-Nahrain University, College of Political Science.
13- Raqouli, Karim. 2017. Iraqi Foreign Policy towards Turkey (2003-2013). Unpublished PhD Thesis. University of Algiers, College of Political Science and International Relations.
14- Muhammad, Farah Abdul Karim. 2014. The Water Dispute between Iraq and Turkey (2003-2014). Unpublished Master's Thesis. Middle East University, Department of Political Science, Jordan.
15- Jihad, Israa Ahmed. 2024. "Diplomacy and the Issue of Water Security between Iraq and Turkey." Political and International Journal. Special Issue of the Fourteenth Annual Scientific Conference. College of Political Science, Al-Mustansiriya University.
16- Abdul Jabbar, Bashir Juma. 2018. "The Principle of Negotiation in International Relations." Journal of Political and Legal Sciences. University of Diyala. Volume 7, Issue 2.
17- Hadi, Jaafar Sadiq and Muthanna Mishaan Khalaf Al-Mazrouei. 2021. "The Legal and Economic Dimensions of Turkish Intervention in Iraq." Journal of the College of Education. Al-Mustansiriya University. Volume 22, Issue 3.
18- Hassan, Hussam et al. 2023. "Water Diplomacy: What is its Importance and How Does it Work?" Arab Policies Journal. Volume 11, Issue 62. Qatar.
19- Adel, Hassan. 2021. "The Water Crisis in Iraq... A Vision for Resolving Problems Between Riparian States." Al-Bayan Center for Planning and Studies.
20- Hussein, Haider Ali. 2018. "Future Trends in Iraq's Regional Relations." Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies. Issue 61, Volume 14. Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies.
21- Hussein, Haider Ali. 2015. "Iraq in the Turkish Strategy." Journal of International Studies. University of Baghdad.
22- Saleh, Shaima Turkan. 2023. "Iraqi Water Security: A Study of Rights and Possibilities of Solutions." Journal of Political Issues. Issue 74. University of Nahrain - College of Political Science.

23- Ahmed, Amer Kamel. 2016. "Tracks of Iraqi-Turkish Relations after 2003." Journal of International Studies. Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad.
24- Ibrahim, Abdul Amir Abdul Hassan. "Water Diplomacy and Its Role in Achieving Water Security." Al-Mamoun College Journal.
25- Abdullah, Ali Yassin. 2009. "Modern Trends in Water Strategy between (Iraq, Syria, and Turkey)." Diyala Journal.
26- Abu al-Nour, Muhammad Hassan. 2016. "Water Diplomacy: The Renaissance Dam as a Model." Cairo: Egyptian Institute for Studies.
27- al-Zubaidi, Muhammad Abdul Majeed. "Negotiation and International Conflict: A Case Study of the Negotiations on the Division of International Water Resources with Neighboring Turkey." Field Notes (Analysis and Recollection) by Members of the Iraqi Delegation. Journal of Political Science. Special Issue for the Fiftieth Anniversary of the Founding of Political Science in Iraq.
28- Ibrahim, Nazim Nawaf. 2024. "Water Diplomacy Water Security in Iraq after 2003, Political and International Journal. Special Issue of the Fourteenth Annual Scientific Conference. College of Political Science. Al-Mustansiriya University.
29- Nabih, Nour. 2024. "Water Diplomacy between the Dynamics of Conflict and Peace in International Relations." Article by the Hammurabi Center for Research and Strategic Studies.
30- Hashem, Nawar Jalil. 2010. "Drivers of Conflict and Incentives for Cooperation over Water in the Tigris and Euphrates Basins." Journal of International Studies. Issue 43. Center for Strategic Studies.